كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة السادسة باللغة العربية: اجراءات مصطفى كمال لتحديث تركيا

اسم المحاضرة السادسة باللغة الإنكليزية : Establishing multi – party system

اجراءات مصطفى كمال لتحديث تركيا

وضع مصطفى كمال في ٣٠ تشرين الأول ،١٩٢٢ ، حدا لأزدواجية السلطة عندما طرح مشروع قرار قدم إلى المجلس الوطني الكبير (البرلمان) يقضي بالغاء السلطنة وقد ألغيت السلطنة في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٢ ثم فصلت عن الخلافة . وكانت تلك خطوة مهمة لألغاء الخلافة، خاصة وأن مصطفى كمال هاجم الخلافة في العديد من خطبه. وفي ٣ آذار ١٩٢٤ ألغيت الخلافة ووزارة الأوقاف، وأقيم بدلا عن وزارة الأوقاف دائرة باسم (ادارة الشؤون الدينية) وقد ربطت هذه الدائرة برئاسة الوزراء وحدد القانون رقم ٦٣٣ صلاحيات هذه الإدارة وجاء في المادة الأولى منه : ان هذه المؤسسة مسئولة عن رعاية العقيدة الاسلامية حسب اصول العبادة والأخلاق، وتقوم بتنوير الشعب والمجتمع بالأصول الدينية وادارة المساجد والجوامع.

ليس ثمة من ينكر، بأن التيار الإسلامي، كان من أبرز روافد الفكر التركي المعاصر، فحين مني العثمانيون بهزيمة بلادهم في سلسلة من المعارك العديدة مع الدول الغربية، رفعوا شعار الاصلاح وكان هناك من المفكرين من عزا التخلف والتدهور والانهيار الى ابتعاد المسؤولين العثمانيين عن الاسلام. كما أن دعاة الاصلاح ورواده، حرصوا على التوفيق بين استلهام نظم الغرب وأساليبه الإدارية والعسكرية والاقتصادية والثقافية من جهة، وأحكام الشريعة الاسلامية من جهة أخرى، لقد بني مصطفى كمال فلسفته في مواجهة التوجهات الدينية بعد انتصاره ونجاحه في بناء الدولة العلمانية الحديثة، على أن العثمانيين استغلوا الإسلام لتحقيق مآرب سياسية لذلك استهدفت الاجراءات العلمانية للكماليين، منع رجال الدين وقوى المعارضة من استخدام الدين أداة ضدهم، وطبيعي أن ذلك جاء بعد وقوع الدولة العثمانية في الكثير من المزالق وخاصة في السنوات الأخيرة من حكم السلطان عبد الحميد الثاني ورفعه شعار الجامعة الاسلامية جمع مسلمي العالم تحت راية واحدة) ، واعتماده على علماء الدين والدراويش وزعماء الطرق الصوفية، لذلك أدرك مصطفى كمال أن اقامة نظام سياسي حديث لا يمكن أن يتم الا بأبعاد الاسلام عن السياسة، وهكذا كانت العلمانية من أبرز المبادئ التي استند اليها في حكمه وقد نجم عن ذلك اغلاقه للتكايا وزوايا الدراويش والغاء الطرق الصوفية والمحاكم الشرعية ومجموعة القوانين المعروفة بـ (المجلة) واستبدلها بقوانين غربية (سويسرية والمانية وايطالية) هذا فضلا عن تأكيده التعليم العلماني في سنة ١٩٢٤، كما عدل الدستور التركي سبع مرات خلال ست

وثلاثين سنة ففي ٢٠ نيسان ١٩٢٤ تبنى المجلس الوطني الكبير دستورا جديدا وقد أعلن هذا الدستور بأن الشعب هو مصدر السلطات، وبالرغم من أن التعديل في دستور سنة ١٩٢٤ كان لايزال ينص على (أن الدين في الدولة التركية هو الاسلام) فإن هذا النص ألغي سنة ١٩٢٨ وحلت محله عبارة (أن الدولة التركية جمهورية وقومية ودولية وعلمانية واصلاحية) وفي ١٩٣٢ أصبح المصلون في تركيا يؤدون صلاتهم باللغة التركية وليس باللغة العربية لغة القرآن الكريم

لقد كان من الطبيعي أن يكون رجال الدين في مقدمة الذين عارضوا اجراءات مصطفى كمال العلمانية، وقد عبر هؤلاء عن معارضتهم بأساليب مختلفة وسرعان ما تبلورت المعارضة في سلسلة من الحركات الدينية الاسلامية التي شهدتها تركيا منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر

واجهت سياسة الكماليين العلمانية معارضة قوية في البلاد تزعمها في بادئ الأمر علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية وبعض زعماء العشائر، كما ظهر بعض المثقفين والسياسيين وقادة الأحزاب التي سمح مصطفى كمال بإنشائها ومنها حزب التقدم الجمهوري الذي تأسس في تشرين الثاني ١٩٢٤ ، وضم مجموعة كبار وقادة الجيش أبان حكم الاتحاديين ١٩٠٨ - هذا الحزب، كما أشارت إلى ذلك أدبياته الى تحقيق احترام أكبر للقيم التقليدية وللمبادئ الليبرالية سواء السياسية أو الاقتصادية). وقد أخذ الحزب ببعض خطوات اتاتورك وتطرفه الانقلابي في نظام الحكم والشؤون الاجتماعية المتصلة بمظاهر الدين والعرف (وفي أثناء حركة الأكراد في شباط ١٩٢٥ التي قادها الشيخ سعيد بيران (النقشبندي (أعلن مصطفى كمال، حالة الطوارئ ومنحت سلطات خاصة للحكومة، وأنشأت محاكم استثنائية سميت بـ (محاكم الاستقلال .. وبينما كانت الحركة المذكورة تسحق في حزيران ١٩٢٥ وزعماؤها يعدمون صدر قرار بحل حزب التقدم والقي القبض على عدد من أعضائه ونكل بهم بعد أن اتهموا بالتعاطف مع حركة الشيخ سعيد بيران والفرد حزب الشعب الجمهوري بالحكم حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية لقد قبل الكثير عن حركة ١٩٢٥، وذكرت أسباب وعوامل عديدة كانت وراء نشوب هذه الحركة، الا أن الشي الذي لا يمكن اغفاله أن العامل الديني في قيامها كان واحدا من أبرز عوامل قيام هذه الحركة فلقد عد قادة الحركة الغاء الخلافة من أسباب المروق على الدين ذلك أن السلطان - الخليفة كان يمثل من وجهة نظرهم، رمزا اسلاميا جديرا بتقديم فروض الطاعة له في كل زمان ومكان ، وكان لأقدام الحكومة التركية في شباط ١٩٢٥ ، على الغاء نظام الرئاسة الوراثي للطريقة النقشبندية التي كان معظم علماء الدين في كردستان تركيا ينتمون لها أثر كبير في تأجيج نار الحقد على الحكومة التركية واتهامها بالابتعاد عن الدين لقد رفع قادة الحركة شعارات دينية، وجعلوا برنامجهم المعلن

هو اعادة الاعتبار الى الدين والشريعه، وتنصيب سليم أفندي أحد أبناء السلطان عبد الحميد الثاني سلطانا وخليفة لذا أيقنت الحكومة التركية في حينها جسامة الخطر الذي يتهددها من جراء رفع مثل تلك الشعارات، فسارعت الى اصدار قانون في ٢٥ شباط ١٩٢٥ بعد الدعوة الدينية ضد الحكومة جريمة يعاقب عليها بالاعدام، وجعل هذا القانون ذيلا لقانون الخيانة الوطنية ونص على منع تشكيل الجمعيات والدخول فيها يعد خيانة، كما ويعد خيانة وطنية أيضا اتخاذ (الشؤون الدينية) وسيلة لتغيير شكل الحكومة أو اسلوب الادارة أو الاخلال بالأمن، أو تحريض الشعب ضد النظام الجمهوري باية صورة من الصور سواء كان هذا العمل على انفراد أو بالاشتراك مع آخرين أن الحكومة التركية وجدت في حركة ١٩٢٥ ، فرصة لاتفوت من أجل تسديد ضربة محكمة الى الطرق والتنظيمات الدينية المنتشرة في المجتمع التركي آنذاك، فبعد بضعة أشهر فقط من قمع حركة ١٩٢٥ أمرت محكمة الاستقلال بغلق أماكن الدراويش في الولايات الشرقية وأعقب ذلك صدور عدة قرارات عن مجلس الوزراء التركي في الثاني من أيلول سنة ١٩٢٥ تقضي جميعها باغلاق التكايا والزوايا، كما قرر المجلس أن لا يكون هناك فى تركيا بعد الآن طرق دينية ولا مشايخ يرتبط بهم الدراوي والمريدون، كما سد المجلس الأضرحة والفى منصب القيمين عليهاء وبدأت الصحافة الرسمية تهاجم المعارضين وتؤكد على خطورة استخدام الدين في عرقلة محاولات التجديد والعلمنة، وفي سنة ١٩٢٨، ، ألغى الكماليون البند الخاص من الدستور الذي ينص على أن تنفيذ الأحكام الشرعية من اختصاصات المجلس الوطني الكبير، والغي كذلك القسم الديني وحذف منه لفظ الجلالة وأبدل بالقسم بالشرف وترك الأذان الشرعي باللغة العربية، وجعله باللغة التركية واستبدال عطلة يوم الجمعة بيوم الأحد.

كذلك اصدر قانون هندام الرجل الغى بموجبة الطربوش والحجاب الذي يعتبر رمزا للماضي العثماني واكد على لبس القبعة الأوربية وحل التقويم الاوربي محل التقويم الاسلامي ووضعت قوانين محاكمات مدنية ماخوذه من القوانين السويسرية وخاصة ما يخص حرية المرأة ومساواتها مع الرجل في امور الزواج والطلاق والتركات والاكتفاء بزوجة واحدة والسماح الزواج بغض النظر عن الاختلاف في العقائد الدينية فزادت مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة وادخلت الحروف اللاتينية الى اللغة التركية بدلا من الحروف العربية واستبدل الكثير من اسماء المدن التركية فحلت محل القسطنطينية كلمة اسطنبول ومحل ادريانوبل كلمة ادرنه